

الأفعال. وأعرب عن أمله أن تأتي المرحلة المقبلة بتطورات إيجابية على مستوى تسليم المتهمين وتسليم المعلومات المتوفرة عنهم، أو قطع كافة الصلات بالتنظيمات الإرهابية، حتى يسلم شعب السودان من أي مساس بمصالحه<sup>(١)</sup>.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

الامتنال لمطالب المجلس. وكرر أن مصر لا تقبل أن تكون وراء المساس بمصالح الشعب السوداني، أو أن تزيد من معاناته الاقتصادية في حياته اليومية أو تلحق الأذى بسلامة ووحدة أراضيه. وقال إن بلده يطالب الحكومة السودانية بانتهاز المهلة الإضافية التي منحها المجلس حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر القادم لتعزيز معسول القول بحسن

## ١٠ - الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

### الإجراءات الأولية

اللاجئين، وتزايد التوتر بين رواندا وزائير، وشمل ذلك تبادلات للسنيران بالأسلحة الثقيلة عبر الحدود، وقيام الحكومتين بتبادل الاتهامات. وقد أسفر ذلك عن ازدياد الحالة الإنسانية تفاقما. فكان هنا ما يقدر بـ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص يتحركون في منطقتي أوفيرا وبوكافو في زائير، الواقعتين على حدود رواندا وبوروندي، أمام تصاعد القتال. وقد ضم هؤلاء ٢٢٠ ٠٠٠ لاجئ - ١٤٣ ٠٠٠ من بوروندي و ٧٥ ٠٠٠ من رواندا - فروا من المخيمات في نهاية الأسبوع يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وخلص الأمين العام إلى أن هذه الحالة المتدهورة تتطلب منه أن يبذل مساعيه الحميدة من أجل مساعدة حكومة زائير في مواجهة النواحي السياسية والأمنية للمشاكل القائمة في الجزء الشرقي من البلد لما تسببه هذه المشاكل من تهديد للسلم والأمن في المنطقة، وكذلك لأثرها السلبي على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بالفعل، بناء على طلب هذه الحكومة، من أجل توفير المساعدة في الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ١٩٩٧. وقال إن الإخفاق في التصدي للأسباب الجذرية للصراع في منطقة البحيرات الكبرى، من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، قد أطلق العنان مرة أخرى

المقرر المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦  
(الجلسة ٣٧٠٨): بيان من الرئيس

برسالتين مؤرختين ١٤ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهتين، على التوالي، إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(١)</sup>، أبلغ الأمين العام المجلس باندلاع الأعمال العدائية في شرق زائير وتدهور الأحوال هناك. ففي مقاطعة كيفو الجنوبية، اندلعت الأعمال العدائية في منطقة بنيامولنغ الناطقة بلغة رواندا، والتي تضم كلا من الهوتو والتوتسي، وإن كانت غالبية السكان من التوتسي. وكان هؤلاء يقيمون بالفعل في هذه المنطقة عندما أصبحت زائير مستقلة في عام ١٩٦٠. وفي عام ١٩٧٢، حصلوا على الجنسية الزائيرية، شأنهم شأن كل من كانوا يعيشون داخل حدود زائير. ولكن بعد ذلك صدر قانون للجنسية في عام ١٩٨١ سحب منهم هذا المركز، ولكن هذا القانون لم ينفذ حتى الشهور الأولى من عام ١٩٩٦. وقد أدى الضغط على جماعة بنيامولنغ لكي يباحوا زائير ويرحلوا إلى رواندا إلى تصاعد الأعمال العدائية بين القوات المسلحة الزائيرية وجماعات التوتسي، وإلى وقوع هجمات على مخيمات

(١) S/1996/875 و S/1996/878، على التوالي.

يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة في شرق زائير، وإزاء ما يلحقه استمرار القتال من أثر بسكان المنطقة، ويدين جميع أعمال العنف. ويشدد المجلس على الحاجة الملحة إلى تصرف شامل ومنسق من جانب المجتمع الدولي لمنع أي تصعيد جديد للأزمة هناك.

ويطالب المجلس بوقف إطلاق النار على الفور، وبوقف جميع أعمال القتال في المنطقة تماما. ويهيب المجلس بجميع الدول أن تحترم سيادة الدول المجاورة وسلامتها الإقليمية، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويحث المجلس، في هذا الصدد، جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام القوة وعن شن الغارات عبر الحدود وعلى الدخول في مفاوضات.

وبالنظر إلى الرسالتين الوارديتين من الأمين العام إلى رئيس المجلس والمعلومات الواردة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان عن الحالة في شرق زائير، يشعر المجلس بقلق خاص إزاء الحالة الإنسانية وما ينجم عن ذلك من عمليات نزوح واسعة النطاق للاجئين والمشردين. وهو يؤيد تماما الجهود التي تبذلها المفوضة السامية والوكالات الإنسانية من أجل التخفيف من المعاناة. ويدعو المجلس جميع الأطراف في المنطقة إلى السماح للوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وضمان سلامة جميع اللاجئين، وكذلك ضمان أمن جميع أفراد المنظمات الإنسانية الدولية وحرية تنقلهم. ويؤكد المجلس على الحاجة الملحة إلى تحقيق عودة اللاجئين الطوعية إلى أوطانهم وإعادة توطينهم بصورة منظمة، وعودة المشردين، لما لهذه العناصر من أهمية بالغة لاستقرار المنطقة.

ويتفق المجلس مع الأمين العام في أن الحالة في شرق زائير تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وهو على اقتناع بأن المشاكل المعقدة القائمة لا يمكن أن تحل إلا من خلال إجراء حوار مبكر وموضوعي. ويحث المجلس حكومات بلدان المنطقة على السعي إلى بدء ذلك الحوار دون مزيد من التأخير عملا على إزالة التوتر. ويطلب المجلس إلى جميع دول المنطقة تهيئة الظروف اللازمة لإنجاح حل سريع وسلمي للتزاع، والكف عن أية أعمال يمكن أن تزيد الحالة تفاقما. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بجميع الجهود الإقليمية الرامية إلى إزالة التوتر في المنطقة، وخصوصا الإعلان عن اجتماع زعماء المنطقة المقرر عقده في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في نيروبي.

ويؤيد المجلس تماما المبادرة التي اتخذها الأمين العام بإيفاد مبعوث خاص إلى منطقة البحيرات الكبرى للتشاور مع جميع الأطراف المعنية من أجل تبين الوقائع المتصلة بالتزاع الحالي، والقيام على وجه السرعة بوضع خطة لإزالة التوتر وإقرار وقف لإطلاق النار وتشجيع

لتصاعد كبير في العنف والمعاناة البشرية قد يفلت زمامه من اليد ما لم تتخذ إجراءات عاجلة على الفور لاحتواء الوضع.

وفي الجلسة ٣٧٠٨، المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس الرسالة الموجهة من الأمين العام والبند المعنون "الحالة في منطقة البحيرات الكبرى" في جدول أعماله. ثم دعا الرئيس (إندونيسيا) ممثل زائير، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس اهتمام أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل رواندا، يجيل بها موجزا مختصرا عن خلفية وتاريخ أبناء بنيامولونغ في زائير والأحداث الجارية التي أدت إلى نشوء الأزمة في شرق زائير<sup>(١)</sup>، ورسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأيرلندا يجيل بها إعلانا أصدره الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في كيفو الجنوبية<sup>(٢)</sup>. ووجه الرئيس الاهتمام أيضا إلى رسالته المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الموجهة إلى الأمين العام<sup>(٣)</sup>، التي يبلغه فيها بأن أعضاء مجلس الأمن قد اطلعوا على الحالة في زائير وأنها يؤيدون إيفاد بعثة مساع حميدة إلى زائير.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(٤)</sup>:

(٢) S/1996/869.

(٣) S/1996/886.

(٤) S/1996/876.

(٥) S/PRST/1996/44.

ورواندا. ومن ثم فإن المطلوب فوراً هو إضفاء الاستقرار على الحالة وخلق أوضاع مأمونة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين. غير أنه يتعين أيضاً أن تكون استجابة المجتمع الدولي إزاء هذه الأزمة الإنسانية مؤشراً على بداية برنامج للعودة إلى الوطن. وذهب إلى أنه من الواضح أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف في ظل الأوضاع السائدة في شرق زائير دون نشر قوة عسكرية دولية تقضي ولايتها بكفالة الحد الأدنى من الأمن اللازم لاستقرار الأحوال وتمكين الوكالات المدنية من إغاثة اللاجئين والبداية في التحضير لعودتهم إلى أوطانهم. وطرح عدة خيارات لنشر قوة من هذا القبيل وأوصى بأن تقوم مجموعة من الدول الأعضاء التي تتوافر لديها القدرة اللازمة لإنشاء قوة متعددة الجنسيات بإنشاء تلك القوة بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة المعنية.

وفي الجلسة ٣٧١٠، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس الرسالة الموجهة من الأمين العام في جدول أعماله. وفي الجلسة نفسها دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثل بروندي ورواندا وزائير، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس اهتمام المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>(٧)</sup>. ووجه الرئيس اهتمام المجلس كذلك إلى رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل رواندا<sup>(٨)</sup>، ورسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من

عملية التفاوض وإسداء المشورة بشأن الولاية التي سيعهد بها إلى وجود سياسي للأمم المتحدة سيقام، بالتشاور مع الحكومات والأطراف المعنية، في منطقة البحيرات الكبرى. ويرى المجلس أيضاً أنه ينبغي تزويد المبعوث الخاص بما يكفي من الموظفين والموارد السوقية للاضطلاع بمهمته. ويعرب المجلس أيضاً عن الأمل في أن تكمل جهود الوساطة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام. ويطلب المجلس من جميع الحكومات والأطراف المعنية التعاون الكامل مع المبعوث الخاص في مهمته، والإسهام في البحث عن حل شامل للمشاكل التي يواجهها سكان منطقة البحيرات الكبرى، ونظراً للطابع العاجل الذي تتسم به الحالة، يأمل المجلس أن يسافر المبعوث الخاص إلى المنطقة بأسرع ما يمكن، وأن يقدم في وقت مبكر معلومات عن الحالة هناك.

ويكرر المجلس التأكيد على أن الحالة الراهنة في شرق زائير تبرز ضرورة تنظيم مؤتمر بشأن السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ووصولاً إلى هذه الغاية، يدعو المجلس الأمين العام إلى أن يطلب من مبعوثه الخاص الترويج لعقد هذا المؤتمر والتشجيع على التحضير المناسب له على وجه السرعة.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

### المقرر المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (الجلسة ٣٧١٠): القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦)

برسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(٦)</sup> أبلغ الأمين العام المجلس باستمرار الترددي الملحوظ للحالة في شرق زائير. فقد أدى القتال إلى تشريد أكثر من ١,٢ مليون لاجئ بروندي ورواندي وعشرات الآلاف من الزائيريين. وقال إن المجتمع الدولي يواجه الآن حالة يشهد فيها تشرد مليون إنسان أو أكثر في شرق زائير ويتعذر معها على الوكالات الإنسانية الوصول إليهم. وذكر أن الأحداث التي جرت خلال الأسابيع الأخيرة قد برهنت أيضاً على أن منطقة البحيرات الكبرى لن تستعيد السلام والأمن ما لم تحل مشاكل اللاجئين التي نشأت عن النزاعات الداخلية في بروندي

(٧) S/1996/921.

(٨) S/1996/869.

(٦) S/1996/916.

ممثل زائير<sup>(٩)</sup>، يحيل بها مذكرة تستعرض تاريخ العدوان الذي تعرض له الجزء الشرقي من زائير، وتقدم خلفية تاريخية للوضع، بما في ذلك تفسير للسبب في أن أبناء "بنيامولنغ" ليسوا مواطنين زائيريين وتقول بأن الأمم المتحدة تضع ثقلها في خدمة "أخطاء تاريخية" تضلل بالتالي المجتمع الدولي وتؤدي إلى تفاقم الصراع بين السكان الأصليين والمهاجرين.

ووجه الرئيس اهتمام المجلس كذلك إلى رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أوغندا<sup>(١٠)</sup>، يحيل بها بيانا تنفي فيه أوغندا صحة الادعاءات التي تقول بأنها متورطة في القتال في زائير؛ ورسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل إيطاليا<sup>(١١)</sup>، يحيل بها بيانا صحفيا صادرا عن إيطاليا بشأن الحالة في شرق زائير؛ ورسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل كينيا<sup>(١٢)</sup>، يحيل بها نص البلاغ الصادر عن مؤتمر القمة الإقليمي المعني بالأزمة في شرق زائير.

ووجه الرئيس اهتمام المجلس أيضا إلى الوثائق التالية: رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الكونغو<sup>(١٣)</sup>، يحيل بها بيانا بشأن الحالة في شرق زائير أدلى به رئيس جمهورية الكونغو، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، يناشد فيه أطراف النزاع وقف الأعمال العدائية؛ ورسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس

مجلس الأمن من ممثل رواندا<sup>(١٤)</sup>، يبلغ فيها المجلس بالنداء العام الموجه إلى جميع اللاجئين الروانديين بالعودة إلى ديارهم؛ ورسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل زائير<sup>(١٥)</sup>، يعرب فيها عن الموافقة على نشر قوة متعددة الجنسيات في إطار الفصل السابع من الميثاق، ويحدد فيها شروط هذا النشر ويدعو الأمم المتحدة إلى أن تأمر رواندا وبوروندي بسحب قواتهما من أراضي زائير المحتلة، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وأن تدين بشدة مرتكبي عملية اغتيال جنود الوحدة الزائيرية في المخيمات المشمولة بولاية الأمم المتحدة والمذبحة التي ذهب ضحيتها سكان مدنيون أبرياء.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء تدهور الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما شرق زائير، وإزاء أثر استمرار القتال على سكان المنطقة،

وإذ يشير إلى البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وإلى الرسالتين المؤرختين ١٤ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ والموجهتين إلى رئيس المجلس من الأمين العام،

وإذ يساوره القلق بوجه خاص إزاء الحالة الإنسانية والتنكرات الواسعة النطاق للاجئين والمشردين داخليا،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء العراقيل التي تواجه جهود جميع الوكالات الإنسانية الدولية من أجل تقديم الإغاثة والمساعدة لمن يحتاجون إليها،

وإذ يؤكد ضرورة معالجة الوضع الإنساني، على وجه الاستعجال، وإذ يشدد، في هذا السياق، على ضرورة القيام، بالتشاور

(١٤) S/1996/919.

(١٥) S/1996/920.

(٩) S/1996/895.

(١٠) S/1996/904.

(١١) S/1996/905.

(١٢) S/1996/914.

(١٣) S/1996/918.

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال للبعثة الدائمة لزامير لدى الأمم المتحدة،

وإذ يقرر أن جسامة الأزمة الإنسانية الراهنة في شرق زائير تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة،

#### ألف

١ - يدين جميع أعمال العنف، ويدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً وإلى وقف كامل لجميع أعمال القتال في المنطقة؛

٢ - يطلب من جميع دول المنطقة أن تهيئ الظروف اللازمة من أجل التسوية السريعة والسلمية للأزمة وأن تمتنع عن أي فعل قد يزيد من تفاقم الحالة، ويحث جميع الأطراف على الدخول دون تأخير في عملية حوار وتفاوض سياسيين؛

٣ - يعيد تأكيد التزامه بتهيئة الظروف المؤدية إلى عودة اللاجئين الطوعية إلى بلدهم الأصلي بوصف ذلك عنصراً حاسماً لاستتباب الاستقرار في المنطقة؛

٤ - يطلب إلى جميع الدول أن تحترم سيادة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛

٥ - يطلب إلى جميع من يعينهم الأمر في المنطقة تهيئة ظروف مواتية وآمنة لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية الدولية إلى من يحتاجون إليها وضمان سلامة جميع اللاجئين وكفالة الأمن وحرية التنقل لجميع موظفي المنظمات الإنسانية الدولية؛

#### باء

٦ - يرحب برسالة الأمين العام المؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ التي تتضمن على وجه الخصوص اقتراحه إنشاء قوة متعددة الجنسيات للأغراض الإنسانية في شرق زائير؛

٧ - يحث بقوة الدول الأعضاء على أن تعد، على أساس عاجل ومؤقت وبالتعاون مع الأمين العام ومع منظمة الوحدة الأفريقية، وبالتشاور مع الدول المعنية، الترتيبات اللازمة التي تسمح بعودة المنظمات الإنسانية على الفور وتسليم المعونة الإنسانية بصورة مأمونة إلى المشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر في شرق زائير، وتساعد على تهيئة الظروف اللازمة من أجل عودة اللاجئين بصورة طوعية ومنظمة وآمنة؛

٨ - يطلب إلى الدول الأعضاء المعنية أن تقدم إلى المجلس، عن طريق الأمين العام، تقريراً عن تلك الترتيبات في أقرب وقت ممكن لتمكين المجلس من الإذن بنشر القوة المتعددة الجنسيات المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه فور استلام التقرير، الذي سيعكس، في

مع الدول المعنية، باتخاذ التدابير اللازمة لتأمين عودة الوكالات الإنسانية إلى المنطقة، وضمان وصول المساعدة الإنسانية على نحو سريع ومأمون لمن يحتاجون إليها،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام،

وإذ يرحب بالجهود الإقليمية الرامية إلى تخفيف حدة التوتر في المنطقة، ولا سيما المساهمة المقدمة من القادة الإقليميين في اجتماعهم المعقود في نيروبي يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة والتي تتضمن البلاغ الصادر عن مؤتمر القمة المعقود في نيروبي بشأن الأزمة في شرق زائير،

وإذ يحيط علماً أيضاً بالطلب الذي وجهه إلى المجلس القادة الإقليميون خلال اجتماعهم المعقود في نيروبي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ من أجل اتخاذ تدابير عاجلة لضمان إنشاء ممرات آمنة وملاذات مؤقتة عن طريق نشر قوة محايدة،

وإذ يلاحظ أن القادة الإقليميين دعوا إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق عودة اللاجئين الطوعية إلى رواندا،

وإذ يعرب عن اعترامه الاستجابة لتلك الطلبات بشكل إيجابي على وجه الاستعجال،

وإذ يضع في اعتباره إعادة تأكيد مؤتمر قمة نيروبي الإقليمي التزامه بسلامة زائير الإقليمية وإذ يشدد على ضرورة احترام جميع الدول لسيادة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشدد على الحاجة الملحة إلى عودة اللاجئين وإعادة توطينهم بصورة منظمة وطوعية وعودة المشردين داخلياً، باعتبار ذلك من العناصر الحاسمة للاستقرار في المنطقة،

وإذ يعيد تأكيد دعمه للمبعوث الخاص للأمين العام وإذ يشدد على ضرورة أن تبدي جميع الحكومات في المنطقة وجميع الأطراف المعنية تعاونها التام مع المبعوث الخاص في مهمته،

وإذ يرحب بجهود وسطاء وممتلي منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والدول المعنية، وإذ يشجعهم على تنسيق جهودهم عن كذب مع جهود المبعوث الخاص،

وإذ يشدد على الحاجة الملحة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لتناول مشاكل المنطقة بطريقة شاملة،

المعنية، في ضوء توصيات مبعوثه الخاص، بتحديد طرائق عقد مؤتمر دولي بشأن السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وإلى اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لعقد مثل ذلك المؤتمر؛

١٤ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

### المقرر المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (الجلسة ٣٧١٣): القرار ١٠٨٠ (١٩٩٦)

برسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(١٦)</sup>، أحال الأمين العام رسالة موجهة من ممثل كندا يعرب فيها عن عزم حكومته أن تكون لها الريادة في تنظيم وقيادة عملية مؤقتة متعددة الجنسيات متسقة مع الأهداف المحددة في القرار ١٠٧٨؛ ويتوخى قرارا يصدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ينص على ولاية للتصرف؛ ويشجع المجلس أن يأذن بعملية للمتابعة على أساس توصيات يقدمها الأمين العام بحيث تخلف هذه العملية القوة المتعددة الجنسيات المؤقتة.

وفي الجلسة ٣٧١٣، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وفقا لل تفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس الرسالة في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي الأرجنتين وإسبانيا وإسرائيل وأيرلندا والبرتغال وبلجيكا وبوروندي والدانمرك ورواندا وزائير والسويد وغابون وفنلندا والكاميرون وكندا والكونغو ولكسمبرغ ومالي والنرويج والنمسا وهولندا، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس اهتمام المجلس إلى مشروع قرار مقدم من الأرجنتين وإسبانيا وألمانيا وإندونيسيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبوتسوانيا وبولندا،

(١٦) S/1996/941.

جملة أمور، نتائج المشاورات مع الدول المعنية في المنطقة، مع مراعاة الحاجة إلى ضمان الأمن وحرية التنقل لأفراد القوة المتعددة الجنسيات؛

٩ - يقرر أن تتحمل الدول الأعضاء المشتركة تكاليف تنفيذ هذه العملية وأن تغطي هذه التكاليف كذلك من التبرعات الأخرى، ويشجع جميع الدول الأعضاء على الإسهام في هذه العملية بجميع الطرق الممكنة؛

### جيم

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بعد التشاور مع مبعوثه الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي والدول المعنية، بما يلي:

(أ) وضع مفهوم للعمليات وإطار لفرقة عمل إنسانية، مع تقديم المساعدة العسكرية إذا لزم الأمر، مستعينا بصورة أولية بالمساهمات التي تتيحها على الفور الدول الأعضاء، وذلك من أجل:

- تأمين وصول المساعدة الإنسانية القصيرة الأجل وتوفير المأوى للاجئين والمشردين في شرق زائير؛

- مساعدة مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على حماية اللاجئين والمشردين وعودتهم الطوعية إلى وطنهم؛

- إنشاء ممرات للأغراض الإنسانية من أجل إيصال المساعدة الإنسانية، والمساعدة في عودة اللاجئين الطوعية بعد التحقق بدقة من رغبتهم في العودة؛

(ب) التماس تعاون حكومة رواندا في التدابير الإضافية وتأمين الدعم الدولي لها، ومن هذه التدابير نشر مراقبين دوليين إضافيين حسب الاقتضاء، لبناء الثقة وضمان عودة اللاجئين بأمان؛

(ج) تقديم تقرير إلى المجلس يشمل توصياته في موعد أقصاه ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛

١١ - يطلب من منظمة الوحدة الأفريقية ودول المنطقة وسائر المنظمات الدولية أن تدرس بعناية الطرق التي يمكن بها أن تساهم في الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتزعم فتيل التوتر في المنطقة ولا سيما في شرق زائير، وأن تكمل هذه الجهود؛

١٢ - يعرب عن استعداده لأن يدرس دون تأخير التوصيات التي قد يقدمها الأمين العام في هذا الصدد؛

### دال

١٣ - يدعو الأمين العام إلى القيام، على وجه الاستعجال وبالتشاور الوثيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والدول

عرض مسألة الحالة السائدة في شرق زائير على مجلس الأمن. وقال إن بلده ضحية عدوان واضح وإن السبب الرئيسي لهذه الحالة يكمن في "مشكلة اللاجئين في رواندا أو بوروندي". وطلب إلى المجتمع الدولي أن يتدخل ويمارس ضغطا على كيغالي. وأعرب عن إيمانه بأن حل مشكلة اللاجئين سوف يعيد للمنطقة هدوءها من جديد. وأشار إلى أن السبب في مشكلة اللاجئين هو حكومة رواندا التي طردت قطاعا من سكانها خارج البلد بعد المأساة التي وقعت في عام ١٩٩٤. وأشار إلى أن بلده كان هو البلد الوحيد الذي رحّب بمبادرة الأمين العام الداعية إلى عقد مؤتمر إقليمي في المنطقة بينما رفضت رواندا هذه المبادرة، ودعت إلى رحيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وخفضت عدد موظفي الأمم المتحدة إلى حد لا يمكنهم معه العمل بفاعلية، وخفضت عدد المنظمات غير الحكومية المسموح لها بالعمل في رواندا إلى أقل حد. وذكر المجلس بأن زائير قدمت اقتراحا إلى مجلس الأمن للمساعدة في فصل العناصر المسلحة عن اللاجئين المدنيين، وقد رُفض الاقتراح بسبب تكلفته. وتساءل عن تكلفة العملية الحالية وأشار إلى أن إحجام المجلس عن العمل في ذلك الوقت هو الذي تسبب في وجودهم في الحالة التي وجدوا أنفسهم فيها. وأشار إلى الجهود التي بذلتها زائير في مكافحة عدوان العراق ضد الكويت في عام ١٩٩٠، وتساءل عن "التهيب الذي يتناول به مجلس الأمن العدوان" على زائير. وفي الختام أعرب عن امتنانه بخصوص مشروع القرار الذي سيمكّن من نشر القوة المتعددة الجنسيات في شرق زائير ويتيح إمكانية تمديد ولاية القوة تحت إشراف الأمم المتحدة<sup>(٢٢)</sup>.

وذكر ممثل رواندا أن حكومة بلده أخذت تسجل عبور مائة لاجئ من زائير إلى رواندا كل دقيقة. وقال إنه

(٢٢) S/PV.3713 و Corr.1، الصفحات ٣ إلى ٥.

وجمهورية كوريا والدايموكراطية الشعبية وغانونا وغينيا - بيساو وفرنسا وكندا ومالي ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهندوراس وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واشترك في تقديم مشروع القرار إسرائيل والبرازيل والسويد وفنلندا والكاميرون والكونغو ولكسمبورغ والنمسا<sup>(١٧)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس اهتمام المجلس أيضا إلى رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين من منظمة الوحدة الأفريقية تحيل بها نص البلاغ الصادر عن الدورة الاستثنائية الرابعة للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها<sup>(١٨)</sup>؛ ورسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل زائير، يحيل بها نص موقف حكومة زائير بشأن نشر قوة دولية في شرق زائير<sup>(١٩)</sup>؛ ورسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل إريتريا يحيل بها بيان صحفي بشأن الحالة في شرق زائير<sup>(٢٠)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس اهتمام المجلس أيضا إلى رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل رواندا، يبلغ فيها المجلس بأن آلاف اللاجئين الروانديين في طريقهم إلى العودة إلى رواندا<sup>(٢١)</sup>.

وفي الجلسة نفسها أعرب ممثل زائير عن خالص شكره للأمين العام للأمم المتحدة على مبادرته المتمثلة في

(١٧) S/1996/943

(١٨) S/1996/922

(١٩) S/1996/942

(٢٠) S/1996/944

(٢١) S/1996/945

السامية لشؤون اللاجئين، عن التماس مساعدة المجتمع الدولي للاضطلاع بعملية ثلاثية تتمثل فيما يلي: إعادة اللاجئين إلى بلدانهم؛ ونزع أسلحة ما يقرب من ٤٠.٠٠٠ جندي من الجنود الروانديين الفارين والمليشيات؛ وإيواء اللاجئين الذين يختارون البقاء في الخارج في مخيمات بعيدة عن الحدود. وذهب إلى أن عدم قيام مجلس الأمن بتحييد القوات الرواندية السابقة هو الذي أدى إلى الكارثة الحالية، وإلى أن المهمة الرئيسية للقوة المتعددة الجنسيات ينبغي أن تكون نزع سلاح هذه القوات وتجميعها في مناطق بعيدة عن حدود البلدان المذكورة. واقترح عقد مؤتمر دولي لإيجاد السبل الكفيلة بتأمين عودة اللاجئين كل إلى وطنه على أن يُعهد برعاية المؤتمر إلى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بالتعاون الوثيق مع بقية المجتمع الدولي. وقال أيضا إن الحصار الاقتصادي الكامل المفروض على بوروندي منذ أربعة أشهر ظل مستمرا على الرغم من تقييد النظام الجديد بجميع الشروط المفروضة لمدة شهرين، وإن هذا الحصار يتعارض مع معايير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. وأكد أن الحصار جعل من الصعب للغاية التعامل مع اللاجئين البورونديين العائدين من زائير، وتساءل عن المدة التي سيستمر فيها هذا الحصار. واحتتم كلامه بالتحذير من أن الفشل في تجريد الجنود الروانديين من السلاح قد يعني تكرار الخطأ الذي ارتكب في عام ١٩٩٤ عندما وقفت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا موقف المتفرج ثم فرّت في ذروة الإبادة الجماعية<sup>(٢٥)</sup>.

وأشار ممثل كندا إلى أن المجلس قد ذكر في قراره ١٠٧٨ (١٩٩٦) أنه على الرغم من أن بلدان المنطقة تتحمل مسؤولية تهيمّة الظروف اللازمة لتسوية الأزمة، فإن على المجتمع الدولي أيضا أن يتصرف. ولهذا قررت كندا القيام

بتوقع أن الجزء الأكبر من لاجئي رواندا سيكونون مع بداية الأسبوع المقبل قد عادوا إلى وطنهم الأم، وأنه يعتقد أن الظروف قد أصبحت مهيأة للعودة المنظمة لعدد أكبر من اللاجئين. وأكد أن الأجهزة المحلية والحكومية في أنحاء البلد قد عُثت من أجل إعداد مراكز استقبال اللاجئين. وواصل كلامه قائلاً إنه في ضوء هذه التطورات، ترى حكومة رواندا أن القوة المتعددة الجنسيات المقترحة لم تعد ذات أهمية، على الأقل فيما يتعلق بإنقاذ اللاجئين الروانديين في شرق زائير، وأن القوة ينبغي أن تكون أصغر حجماً، وأن تعيد النظر في الموقع الذي ترابط فيه، وأن تسعى إلى ولاية جديدة لمدة ثلاثة شهور لترع سلاح جنود الحكومة الرواندية السابقة وأفراد الميليشيا. وذكر أيضا أنه يرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة من خلال توفير الموارد الكافية لتسهيل تأهيل اللاجئين العائدين واندماجهم في المجتمع. وحث المجلس على ألا يتعجل في اتخاذ قرار قبل أن يحصل على الحقائق الكاملة بشأن الظروف المتغيرة في الميدان. كذلك نفى صحة الادعاءات التي ساقها وفد زائير. ووجه الانتباه إلى وثيقة<sup>(٢٣)</sup> تُقدم الخلفية التاريخية للوضع، وقال إن الأسباب الجذرية للأزمة في زائير هي قيام زائير "بتزع الجنسية" عن مواطنيها<sup>(٢٤)</sup>.

وقال ممثل بوروندي إنه على الرغم من أن السبب الرئيسي للحالة الراهنة هو العدد الكبير من اللاجئين الذين فروا عقب وقوع الإبادة الجماعية الرواندية، فإن اللوم الأكبر ينبغي أن يُلقى على عاتق الجيش الرواندي السابق والمليشيات. ولم تكف بوروندي ورواندا وزائير، التي تدرك الخطر الكامن في وجود عدد كبير من اللاجئين على حدودها المشتركة، والتي تدعمها مفوضة الأمم المتحدة

(٢٣) S/1996/869.

(٢٤) S/PV.3713 و Corr.1، الصفحتان ٥ و ٦.

(٢٥) المرجع نفسه الصفحات ٧ إلى ٩.



المجتمع المدني. واحتتم كلامه بأن حث مجلس الأمن على الإذن بالقيام بهذه العملية دون تأخير<sup>(٢٦)</sup>.

وتكلم ممثل فرنسا، قبل التصويت، فقال إن وفده سيصوت لصالح مشروع القرار، غير أنه أكد أن أغراض هذه القوة إنسانية بحتة. وشدد على أهمية عقد مؤتمر دولي وأشار إلى أن هذا الاقتراح قد حظي بموافقة رسمية من منظمة الوحدة الأفريقية. وأثنى على كندا لموافقتها على تولى قيادة القوة. وقال إنه ينبغي أن تخلف هذه القوة عملية أخرى تكون تابعة للأمم المتحدة لمواصلة عملها<sup>(٢٧)</sup>.

وشدد ممثل المملكة المتحدة، معربا عن دعمه للقرار، على ضرورة أن تكون هناك قوة متوازنة على النحو الواجب وأن يكون حجمها كافيا للمهمة المنوطة بها، وأن تكون تلك المهمة واضحة ويمكن تحقيقها. وأكد، نظرا للطبيعة المؤقتة لهذه العملية، على أهمية أن تبدأ الأمم المتحدة فوراً في التحضير لعملية المتابعة. وحذر قائلاً إن البعثة يجب ألا تجمد الحالة على ما هي عليه، إذ أن من شأن هذا أن يؤدي إلى إعادة إنشاء مخيمات يسمح فيها للعناصر المسلحة بأن تعمل. وأعرب عن أمله في أن تضطلع الدول الأفريقية بدور هام في القوة المتعددة الجنسيات، وفي قوة المتابعة، وشدد على أهمية أن تشارك تلك الدول بنشاط في التخطيط للقوتين. وشجع الدول التي لا تقدم قوات على أن تسهم في الصندوق الاستئماني الطوعي<sup>(٢٨)</sup>.

وأعرب ممثل الصين عن قلقه إزاء تجدد القتال وتشريد اللاجئين. وذكر أن من واجب المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، بموجب المادة ٢٤، أن يسوي الأزمة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى. وأعلن لذلك أن وفد

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ٩ إلى ١١.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

بدور كبير في حشد قوة للتدخل متعددة الجنسيات للأغراض الإنسانية تمكن من إيصال المعونة الإنسانية وتيسر عودة اللاجئين إلى أوطانهم بصورة طوعية. وأبلغ المجلس بأن أكثر من ٢٠ بلدا قد التزم بتقديم ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ جندي، وأن القسم الرئيسي يأتي من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا، وأن لديهم عروضاً أكيدة من بلدان ومناطق أخرى كثيرة. وأضاف قائلاً إنه على الرغم من الجهود الجارية لإيجاد مانحين للإسهام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي يجري إنشاؤه لدعم مشاركة البلدان الأفريقية، يلزم بصفة عاجلة تقديم المزيد من المساعدة. وقال إن المشاركة الأفريقية في القوة المتعددة الجنسيات لها أهمية بالغة لشرعية تلك القوة وفعاليتها، وأعرب عن امتنانه للعروض الأكيدة التي وردت لتقديم كتائب من إثيوبيا والسنغال وملاوي، ورحب بالمشاركة الحيوية من جانب قادة المنطقة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وحث أكبر عدد ممكن من البلدان على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في تحمل تكاليف المشاركة، وعلى توفير النقل الاستراتيجي والدعم الطبي. وذكر أن هذه القوة، حسب ما يشار إليه في الفقرة ٣ من مشروع القرار، ستعمل على تيسير العودة الفورية للمنظمات الإنسانية، وقيام منظمات الإغاثة المدنية بتوصيل المعونة الإنسانية بفعالية إلى المشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر، وعلى قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتيسير العودة الطوعية المنظمة للاجئين. وأوضح أن كندا لا تتوخى لذلك أن يكون نزع السلاح أو التوسط ما بين الأطراف من بين عناصر ولاية القوة. وقال إن القوة سيتم وزعها لمدة أربعة أشهر، جنباً إلى جنب مع عنصر مدني يشمل مشاركة مباشرة من قبل الأمم المتحدة. وذكر أنه يلزم التفكير بتأن في الانتقال من القوة إلى عملية أطول أجلاً تقوم بها الأمم المتحدة وتركز بالدرجة الأولى على بناء السلم المدني والمصالحة السياسية وتعزيز مؤسسات

على أساس أن مجلس الأمن سيأذن بإنشاء عملية للمتابعة، حسب الوارد في الفقرة ١٢ من مشروع القرار<sup>(٣٠)</sup>.

وأشارت ممثلة الولايات المتحدة إلى أن تعقيدات الحالة في شرق زائير، التي تنتشر فيها جماعات مسلحة متعددة وبيئة سياسية مقلقلة، تتطلب تحضيرات حصيفة، وأعربت عن التأييد القوي لمبادرة حكومة كندا بأن تقود قوة متعددة الجنسيات. ورحبت بالعروض التي قدمتها أمم من شتى أرجاء العالم للمشاركة في القوة المتعددة الجنسيات التي سيأذن مجلس الأمن بتشكيلها. بموجب مشروع القرار. وذكرت أن الحل الطويل يتمثل في العودة الطوعية للاجئين إلى أوطانهم، وأن حكومة رواندا قد اتخذت خطوات لها مصداقيتها في هذا الصدد. وأضافت أن الولايات المتحدة تعمل بصورة وثيقة مع غيرها من الحكومات ومع وكالات الأمم المتحدة وأوساط الإغاثة الإنسانية لتقرير متطلبات الإغاثة الإنسانية بالضبط، والكيفية التي يتسنى بها للولايات المتحدة أن تشترك بأنفع صورة ممكنة في الجهود الإنسانية هذه وأن تيسر العودة المنظمة والناجحة للاجئين. وأشادت بالمبعوث الخاص للأمين العام ومنظمة الوحدة الأفريقية وزعماء دول المنطقة والاتحاد الأوروبي والوسطاء الآخرين على الجهود التي يبذلونها لمعالجة المشاكل الكامنة. وحثت الأطراف كافة في المنطقة على أن يكفوا عن الأعمال العدائية التي يوجهها بعضهم ضد البعض الآخر، وأن يتعاونوا مع جهود الوساطة ويسمحوا بتدفق المساعدات الإنسانية، ويساندوا العودة الآمنة للاجئين، ويتعاونوا مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المفوضة بالقضاء في أمر الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤<sup>(٣١)</sup>.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و ٢٨.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٨ و ٢٩.

الصين سيؤيد القرار. وأكد، انطلاقاً من اعتقاده بأن التدخل العسكري الدولي في شرق زائير ينطوي على قضايا كثيرة معقدة وحساسة، أنه عند القيام بهذا التدخل لا بد من التقيد بالمبادئ التالية. أولاً يجب احترام سيادة البلدان المعنية وسلامتها الإقليمية، وخاصة زائير، ولا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان. ثانياً، قبل الشروع في هذا العمل يجب إجراء مشاورات كاملة مع الدول المعنية والحصول على موافقتها. ثالثاً، ينبغي أن يقتصر العمل على الأغراض الإنسانية وحدها. رابعاً، حيث إن هذا التدخل قد أذن به مجلس الأمن، فلا بد من قبول التوجيه السياسي من المجلس. خامساً، يلزم أن يكون لهذا التدخل إطار زمني واضح واختصاصات واضحة. وقال إن لديه تحفظات على الإشارة إلى الفصل السابع من الميثاق، نظراً إلى أن الإجراء الذي فوض به مشروع القرار يقتصر تماماً على الأغراض الإنسانية<sup>(٢٩)</sup>.

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن قلقه العميق إزاء المأساة الإنسانية التي تتكشف أحداثها في شرق زائير، والتي تهدد بالتفاقم إلى صراع عسكري إقليمي. ودعا جميع الأطراف المتقاتلة إلى وقف الأعمال العدائية فوراً والدخول في حوار سياسي والامتناع عن أية أعمال قد تؤدي إلى تفاقم الأزمة. وأعرب عن أمله في أن تعمل القوة المتعددة الجنسيات بدون تحيز، وبالتعاون مع الأمين العام ومنسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والمنظمات الإنسانية ذات الصلة، وأن تبلغ مجلس الأمن بانتظام عن سير العملية. وشدد على أهمية تأكيد مشروع القرار على الحاجة لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لضمان الحل السياسي الشامل لمشاكل المنطقة. وفي الختام، ذكر أن وفد الاتحاد الروسي سوف يؤيد مشروع القرار،

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

وإذ يؤكد ضرورة احترام جميع الدول لسيادة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشدد على التزام جميع المعنيين باحترام أحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة احتراما تاما،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام،

وإذ يعيد تأكيد تأييده للمبعوث الخاص للأمين العام، وإذ يشدد على ضرورة تعاون جميع الحكومات في المنطقة والأطراف المعنية تعاوننا تاما مع مهمة المبعوث الخاص،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الوسطاء والممثلون من منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والدول المعنية، وإذ يشجعهم على تنسيق جهودهم بصورة وثيقة مع الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص،

واعترافا منه بأن الحالة الراهنة في شرق زائير تتطلب استجابة عاجلة من المجتمع الدولي،

وإذ يعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لتناول مشاكل المنطقة بصورة شاملة،

وإذ يقرر أن الحالة الراهنة في شرق زائير تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يضع في اعتباره الأغراض الإنسانية للقوة المتعددة الجنسيات على النحو المحدد أدناه،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يكرر تأكيد إدانته لجميع أعمال العنف ودعوته إلى وقف إطلاق النار فورا وإلى وقف كامل لجميع أعمال القتال في المنطقة؛

٢ - يرحب بالرسالة الموجهة من الأمين العام والمؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛

٣ - يرحب بالعروض التي قدمتها الدول الأعضاء، بالتشاور مع الدول المعنية في المنطقة، فيما يتعلق بالقيام، لأغراض إنسانية، بإنشاء قوة مؤقتة متعددة الجنسيات لتيسير العودة الفورية للمنظمات الإنسانية وقيام منظمات الإغاثة المدنية بالإيصال الفعال للمعونة الإنسانية بغية التخفيف من المعاناة الحالية للمشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر في شرق زائير، ولتيسير قيام مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالإعادة الطوعية

وأعرب أيضا العديد من المتكلمين الآخرين عن تأييدهم للقرار. ورغم أن البعض قد شدد على أهمية المهمة الإنسانية بينما شدد البعض الآخر على ضرورة الإعادة الطوعية للاجئين إلى أوطانهم، فقد اعترف الجميع بأن كلا الأمرين يشكلان جانبين على درجة بالغة من الأهمية بالنسبة لتلك المهمة. وأكد أعضاء عديدون على أهمية المشاركة من جانب منظمة الوحدة الأفريقية والأمم الأفريقية، وعلى ضرورة أن تتبرع البلدان للصندوق الاستئماني من أجل دعم تلك المشاركة. وأعرب عدد من البلدان عن امتنانه لكندا لتوليها زمام القيادة بالنسبة للقوة المتعددة الجنسيات. وكان هناك تأكيد أيضا على أهمية المؤتمر الإقليمي، وبعثة الأمم المتحدة للمتابعة، والطابع الطوعي لعودة اللاجئين إلى أوطانهم<sup>(٣٢)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٨٠ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ١٠٧٨ (١٩٩٦) المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما شرق زائير،

وإذ يحيط علما بالبلاغ الصادر عن الدورة الاستثنائية الرابعة للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها، المعقودة على مستوى الوزراء في أديس أبابا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وكذلك الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والموجهة من البعثة المراقبة الدائمة لمنظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة،

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٧ (ألمانيا)؛ والصفحة ١٩ (مصر)؛ والصفحات ٢٠ إلى ٢٢ (غينيا - بيساو)؛ والصفحة ٢٢ (بولندا)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (هندوراس)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥ (إيطاليا)؛ والصفحتان ٢٥ إلى ٢٧ (شيلي)؛ والصفحتان ٢٩ و ٣٠ (إندونيسيا).

١٣ - يطلب إلى الأمين العام الشروع في التخطيط التفصيلي لعملية المتابعة المرتقبة وتقرير مدى استعداد الدول الأعضاء للمساهمة بقوات فيها؛

١٤ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

### المقرر المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٣٨): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٧٣٨، المعقودة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (كينيا)، بموافقة المجلس، ممثل زائير، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس اهتمام المجلس إلى رسالتين مؤرختين ٦ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير، موجهتين على التوالي إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل زائير<sup>(٣٣)</sup>، يجيل بهما موقف حكومة زائير بشأن عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٠٨٠ (١٩٩٦)، ويطلع فيهما مجلس الأمن على العدوان المسلح الذي تتعرض له زائير من جانب أوغندا وبوروندي ورواندا ويطلب إلى المجلس أن يسلم بذلك العدوان ويدينه، وأن يتخذ التدابير اللازمة لوضع نهاية له. ووجه الرئيس اهتمام المجلس أيضا إلى رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل كينيا<sup>(٣٤)</sup>، يجيل بها نص البلاغ الصادر في ختام اجتماع عقده جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزمبابوي والكاميرون والكونغو وكينيا بشأن الحالة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى، وإلى رسالتين مؤرختين ٣٠ كانون الثاني/يناير و ٤ شباط/فبراير موجهتين، على

والمنظمة للاجئين، فضلا عن العودة الطوعية للمشردين، ويدعو الدول المعنية الأخرى إلى أن تقدم عروضاً للاشتراك في هذه الجهود؛

٤ - يرحب أيضا بالعرض الذي قدمته إحدى الدول الأعضاء بأخذ زمام المبادرة في تنظيم وقيادة هذه القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات؛

٥ - يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع الأمين العام في تنظيم العملية المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه بالعمل، عن طريق استخدام كل الوسائل الضرورية، على بلوغ الأهداف الإنسانية الميينة في هذه الفترة؛

٦ - يطلب من جميع الأطراف في المنطقة التعاون مع القوة المتعددة الجنسيات والوكالات الإنسانية تعاوناً تاماً، وضمان أمن وحرية حركة أفرادها؛

٧ - يطلب من الدول الأعضاء المشاركة في القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات أن تتعاون مع الأمين العام وأن تنسق بصورة وثيقة مع منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في شرق زائير ومع عمليات الإغاثة الإنسانية ذات الصلة؛

٨ - يقرر إنهاء العملية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ ما لم يقرر المجلس، استناداً إلى تقرير يقدمه الأمين العام، أن أهداف العملية قد تحققت في وقت أبكر؛

٩ - يقرر أن تتحمل الدول الأعضاء المشاركة تكاليف تنفيذ هذه العملية المؤقتة وأن تغطي هذه التكاليف كذلك من التبرعات الأخرى، ويرحب بقيام الأمين العام بإنشاء صندوق استثماري طوعي لغرض دعم المشاركة الأفريقية في القوة المتعددة الجنسيات؛

١٠ - يشجع الدول الأعضاء على المساهمة في هذا الصندوق على وجه الاستعجال، أو تقديم الدعم لتمكين الدول الأفريقية من المشاركة في هذه القوة، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً في غضون واحد وعشرين يوماً من تاريخ اتخاذ هذا القرار لتمكين المجلس من النظر في كفاية هذه الترتيبات؛

١١ - يطلب من الدول الأعضاء المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات تقديم تقارير دورية مرتين شهرياً على الأقل إلى المجلس، عن طريق الأمين العام، بحيث لا يتجاوز موعد تقديم أول هذه التقارير فترة واحد وعشرين يوماً بعد اتخاذ هذا القرار؛

١٢ - يعرب عن اعترامه الإذن بإنشاء عملية متابعة تخلف القوة المتعددة الجنسيات، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم، لنظر المجلس، تقريراً في موعد غايته ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، يتضمن توصياته بشأن المفهوم المحتمل لهذه العملية وولاياتها وهيكلها وحجمها ومدتها، فضلاً عن تكاليفها المقدرة؛

(٣٣) S/1997/13 و S/1997/98.

(٣٤) S/1997/94.

وممثلي المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي والدول المعنية، على تنسيق جهودهم مع جهود الممثل الخاص تسيقا وثيقا.

ويؤكد المجلس من جديد أهمية عقد مؤتمر دولي بشأن السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ويرحب المجلس بجميع الجهود الرامية إلى حل الأزمة. بما فيها الجهود التي تبذلها منظمات ودول المنطقة، لا سيما مبادرة الرئيس دانييل آراب موي، رئسي كينيا، وغيره من رؤساء الدول، ويشجعهم على مواصلة جهودهم.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

### المقرر المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٤١): القرار ١٠٩٧ (١٩٩٧)

برسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(٣٧)</sup>، أطلع الأمين العام المجلس على بعثة الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي كان موجودا حينذاك في كينشاسا ليعمل على وضع خطة للسلام من خمس نقاط تستند إلى البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن، المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧<sup>(٣٨)</sup>، وأعرب الأمين العام عن أمله في أن تقبل جميع الأطراف بهذه الخطة. وذكر الأمين العام أن قيام مجلس الأمن بالنظر، على أساس عاجل، في الإقرار بمبادرة الممثل الخاص ودعمها بشكل ملائم سيكون من شأنه أن يساعد الجهود التي يبذلها الممثل الخاص مساعدة كبيرة. وأبلغ المجلس أيضا بوجود مبادرات أخرى لاستعادة السلام في شرقي زائير وبأن وزراء خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكينيا وزمبابوي والكاميرون والكونغو وكذلك الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية موجودون في كينشاسا.

(٣٧) S/1997/136.

(٣٨) S/PRST/1997/5.

التوالي، إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي أوغندا ورواندا<sup>(٣٥)</sup>، ينفيان فيهما صحة الادعاءات الصادرة عن زائير بشأن الاعتداءات.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(٣٦)</sup>:

يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، وخاصة في شرق زائير، وإزاء العواقب الإنسانية المترتبة على ذلك بالنسبة للاجئين وسكان المنطقة، ويدعو إلى وضع حد لأعمال القتال وانسحاب جميع القوات الخارجية بما فيها المرتقة.

ويعرب المجلس أيضا عن بالغ قلقه إزاء الأزمة الإنسانية في المنطقة، وهو يبحث جميع الأطراف على أن تتيح للوكالات والمنظمات الإنسانية إمكانية الوصول لتقديم المساعدة الإنسانية لمن يحتاجونها. كما يطلب أن تكفل الأطراف سلامة كافة اللاجئين والأشخاص المشردين، إلى جانب أمن وحرية التنقل لجميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين في المجال الإنساني. وهو يؤكد واجب جميع المعنيين احترام الأحكام ذات الصلة في القانون الإنساني الدولي.

ويؤكد المجلس من جديد أنه ملتزم بسيادة زائير والدول الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى وسلامتها الإقليمية، وكذلك مبدأ حرمة الحدود. وفي هذا الصدد، يهيب المجلس بجميع الدول في المنطقة الامتناع، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، عن إثبات أي عمل، بما في ذلك اختراق الحدود، من شأنه أن يهدد سيادة أي دولة أو سلامتها الإقليمية وأن يفاقم الحالة في المنطقة، بما في ذلك تعريض اللاجئين والأشخاص المشردين للخطر. كما يدعو هذه الدول إلى تهيئة الظروف اللازمة لحل الأزمة حلا عاجلا سلميا.

ويعرب المجلس عن تأييده الكامل للممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد محمد سحنون، في الاضطلاع بولايته على النحو المحدد في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن. وهو يبحث جميع الأطراف في المنطقة على التعاون تعاوننا كاملا مع بعثة الممثل الخاص في السعي لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، ويهيب بالدول الأعضاء تزويد الممثل الخاص بكل الدعم اللازم، بما في ذلك الدعم السوقي. ويشجع سائر القائمين بالوساطة

(٣٥) S/1997/97 (أوغندا) و S/1997/109 (رواندا).

(٣٦) S/PRST/1997/5.

وإذ يرحب بالرسالة المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام بشأن التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى حل الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى،  
وإذ يؤكد مجدداً البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧،

وإذ يؤكد مجدداً أيضاً الالتزام باحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لدول منطقة البحيرات الكبرى وضرورة امتناع كل دولة من دول المنطقة عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى،

وإذ يشدد على التزام جميع من يعينهم الأمر باحترام أحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة احتراماً دقيقاً،

وإذ يؤكد من جديد دعمه للممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى في أدائه لولايته، وإذ يشدد على ضرورة تعاون جميع الحكومات والأطراف المعنية في المنطقة تعاوناً كاملاً مع بعثة الممثل الخاص،

١ - يقر خطة السلام التالية المكونة من خمس نقاط والمتعلقة بشرق زائير، المنصوص عليها في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧:

(أ) وقف الأعمال العدائية فوراً؛

(ب) انسحاب جميع القوات الأجنبية، بما في ذلك المرتزقة؛

(ج) إعادة تأكيد الالتزام بالسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لزائير والدول الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى؛

(د) حماية وسلامة جميع اللاجئين والمشردين وتيسير الحصول على المساعدة الإنسانية؛

(هـ) التعجيل بحل الأزمة بالوسائل السلمية من خلال الحوار والعملية الانتخابية وعقد مؤتمر دولي بشأن السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى؛

٢ - يهيب بجميع الحكومات والأطراف المعنية أن تتعاون مع الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى للتوصل إلى سلم دائم في المنطقة؛

٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

وفي الجلسة ٣٧٤١، المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس البند في جدول أعماله.

وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس ممثل زائير، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس اهتمام المجلس أيضاً إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>(٣٩)</sup>.

ووجه الرئيس اهتمام المجلس كذلك إلى رسالة مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٧، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل زائير<sup>(٤٠)</sup>، يحيل بها نص بلاغ أصدرته حكومة زائير تطلب فيه إلى مجلس الأمن الاجتماع بصورة عاجلة للنظر في شكواها ضد أوغندا ورواندا وإدانة ذلك العدوان على نحو شديد اللهجة والأمر بإجلاء القوات الأجنبية، ووضع ما يلزم من آليات لمراقبة ذلك، واتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لتقتيل اللاجئين الهوتو، وإخراج جميع اللاجئين الروانديين الموجودين في إقليم زائير.

وفي الجلسة نفسها، طرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٩٧ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء الحالة المتدهورة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في شرق زائير، وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء سلامة اللاجئين والمشردين الذين تتعرض أرواحهم للخطر،

(٣٩) S/1997/137.

(٤٠) S/1997/138.

ويساور المجلس القلق إزاء ما يخلفه القتال المستمر من أثر على اللاجئين وسكان المنطقة، ويهيب بجميع الأطراف السماح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وللوكالات الإنسانية بالوصول إلى اللاجئين والمشردين وضمان سلامة اللاجئين والمشردين فضلا عن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية. كما يحيط المجلس علما، مع القلق، بالادعاءات بوقوع انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في منطقة النزاع، ويرحب بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة إلى المنطقة.

ويكرر المجلس تأكيد دعمه الكامل للممثل الخاص للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى ويحث جميع حكومات المنطقة وكافة الأطراف المعنية على التعاون معه تعاوناً تاماً. كما يحث المجلس أطراف النزاع على أن تبدأ حواراً، تحت إشرافه، من أجل إيجاد تسوية سياسية دائمة.

ويرحب المجلس بجميع الجهود، بما في ذلك جهود منظمات ودول المنطقة، الرامية إلى حل الأزمة، بما في ذلك مبادرة الرئيس دانييل أراب موي، رئيس جمهورية كينيا، لعقد اجتماع إقليمي آخر في نيروبي في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧، ومبادرة منظمة الوحدة الأفريقية لتنظيم اجتماع قمة لأعضاء الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها بشأن منطقة البحيرات الكبرى في لومي قبل نهاية شهر آذار/مارس ١٩٩٧. ويشجع المجلس الوسطاء والممثلين الآخرين التابعين للمنظمات الإقليمية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول المعنية، على تنسيق جهودهم تنسيقاً وثيقاً مع جهود الممثل الخاص.

ويؤكد المجلس من جديد أهمية عقد مؤتمر دولي بشأن السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ويعرب المجلس عن امتنانه للأمين العام لإبقاء المجلس على علم بالتطورات المستجدة في منطقة البحيرات الكبرى، ويطلب إليه أن يواصل ذلك بصورة منتظمة.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد النظر الفعلي.

#### المقرر المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (الجلسة

٣٧٦٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٧٦٢، المعقودة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وجه الرئيس (البرتغال) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة موجهة من ممثل توغو إلى الأمين

#### المقرر المؤرخ ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٤٨): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٧٤٨، المعقودة في ٧ آذار/مارس ١٩٩٧، وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (بولندا)، بموافقة المجلس، ممثل زائير، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس اهتمام المجلس إلى رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها نسخة من بيان أصدرته زائير تعلن فيه رسمياً قبولها لخطة الأمم المتحدة للسلم الواردة في القرار ١٠٩٧ (١٩٩٧)<sup>(٤١)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس، بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(٤٢)</sup>:

يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، وخاصة في شرق زائير، ويؤكد الحاجة الماسة إلى رد شامل ومنسق من جانب المجتمع الدولي مساندة لجهود الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى لمنع أي تصاعد جديد في الأزمة هناك.

ويكرر المجلس في هذا الصدد تأكيد دعمه الكامل لخطة السلم المكونة من خمس نقاط والمتعلقة بشرق زائير والواردة في القرار ١٠٩٧ (١٩٩٧) المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ ويرحب بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية لتلك الخطة في دورتها العادية الخامسة والستين لمجلس الوزراء المعقودة في طرابلس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

ويرحب المجلس ببيان حكومة زائير المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٧ والمتعلق بقبولها لخطة الأمم المتحدة للسلم، والتي أيدها مجلس الأمن في قراره ١٠٩٧ (١٩٩٧).

ويهيب المجلس بتحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير أن يعلن على الملأ قبوله بالقرار ١٠٩٧ (١٩٩٧) بجميع أحكامه، ولا سيما الوقف الفوري للأعمال العدائية، ويهيب بجميع الأطراف تنفيذ أحكام القرار دون إبطاء.

(٤١) S/1997/197.

(٤٢) S/PRST/1997/11.

يشعر مجلس الأمن بانزعاج متزايد إزاء تدهور الحالة في زائير، وما يترتب على ذلك من الناحية الإنسانية بالنسبة إلى اللاجئين والمشردين وغيرهم من السكان المدنيين المتضررين. ويعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء الافتقار إلى التقدم في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية ومتفاوض عليها للتزاع في زائير.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد واجب جميع المعنيين احترام القواعد ذات الصلة من القانون الدولي، بما في ذلك أحكام القانون الإنساني الدولي.

كما يشعر المجلس بالجزع بسبب استمرار تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير في عدم تمكين الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الإنسانية الأخرى من الوصول إلى المواقع المنشودة وبسبب أعمال العنف التي جرت مؤخرا فأعاقت إيصال المساعدات الإنسانية. ويكرر تأكيد بيان رئيسته المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، كما يدعو بصفة خاصة وبأقوى العبارات تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو/زائير إلى كفالة وصول جميع وكالات الإغاثة الإنسانية دون قيود وفي ظروف آمنة تسمح بتقديم المعونة الإنسانية فوراً إلى المتضررين وضمان سلامة العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، وسلامة اللاجئين، والمشردين، وغيرهم من السكان المدنيين المتضررين في المناطق التي يسيطر عليها التحالف المذكور.

ويعرب مجلس الأمن أيضاً عن قلقه لعرقلة تنفيذ خطة إعادة التوطين التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل شرقي زائير. ويدعو تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير وكذلك حكومة رواندا إلى التعاون الكامل دون إبطاء مع المفوضية لتيسر التعجيل بتنفيذ الخطة.

ويعرب مجلس الأمن عن انزعاجه بصفة خاصة إزاء أخبار المذابح وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في شرقي زائير. ويدعو في هذا السياق التحالف وغيره من الأطراف المعنية في المنطقة إلى التعاون الكامل مع بعثة التحقيق التي أنشأتها الأمم المتحدة مؤخراً، من خلال كفالة وصولها دون أي عوائق إلى جميع المناطق والمواقع الخاضعة للتحقيق مع كفالة أمن أعضاء البعثة.

ويكرر مجلس الأمن تأكيد تأييده الكامل لخطة السلام المؤلفة من خمس نقاط التي وضعتها الأمم المتحدة وأيدها المجلس في قراره ١٠٩٧ (١٩٩٧) المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧. ويدعو إلى وقف فوري لأعمال القتال، كما يطلب إلى حكومة زائير وتحالف القوى الديمقراطية الشروع بجدية وبشكل كامل في حل سياسي وسريع للمشاكل في زائير، بما في ذلك وضع ترتيبات انتقالية تؤدي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية وحرّة بمشاركة جميع الأطراف. ويدعو في هذا السياق كلا من رئيس زائير وزعيم تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير إلى الاجتماع معاً في أقرب وقت ممكن.

العام، يحيل بها نص البيان الذي أعتمد في اختتام الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات، وإدارتها وحلها، التي كرسست للحالة في شرقي زائير<sup>(٤٣)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(٤٤)</sup>:

يكرر المجلس الإعراب عن قلقه البالغ إزاء حالة اللاجئين والمشردين في شرقي زائير التي تبعث على الانزعاج.

ويشدّد مجلس الأمن على واجب جميع الأطراف المعنية احترام أحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة.

ومجلس الأمن إذ يلاحظ أن وكالات الإغاثة الإنسانية قد لقيت مؤخراً بعض التعاون من جانب تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير، فإنه يحث الأطراف بقوة، وبخاصة تحالف القوى الديمقراطية، على ضمان إتاحة سبل الوصول الآمنة وغير المقيدة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى لكفالة توفير المساعدة الإنسانية إلى جميع اللاجئين والمشردين وغيرهم من السكان المدنيين المتضررين وسلامتهم.

ويحث مجلس الأمن أيضاً تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو - زائير على التعاون التام مع الأمم المتحدة في تنفيذ خطة إعادة التوطين لشرقي زائير التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويدعو في هذا السياق حكومة رواندا إلى تيسير تنفيذ هذه الخطة.

وسيقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

**المقرر المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٧١): بيان من الرئيس**

في الجلسة ٣٧٧١، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل

١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدلى الرئيس (البرتغال) بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(٤٥)</sup>:

(٤٣) S/1997/269.

(٤٤) S/PRST/1997/19.

(٤٥) S/PRST/1997/22.



المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، ويدعو إلى وقف الأعمال العدائية فوراً، ويدعو الطرفين بوجه خاص إلى التوصل على وجه السرعة إلى اتفاق بشأن اتخاذ ترتيبات انتقالية سلمية تقضي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية وحرّة بمشاركة جميع الأطراف.

ويلاحظ مجلس الأمن التزام قائد تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير بالسماح لوكالات الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وسائر وكالات الإغاثة الإنسانية بالوصول إلى اللاجئين في شرقي الكونغو لمدهم بالمساعدات الإنسانية ولتنفيذ خطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادتهم إلى وطنهم، بما في ذلك استخدام كلا المطارين في كيسانغاني. ويلاحظ أيضاً التزام قائد التحالف بأن يتوخى المرونة فيما يتعلق بمدّة عملية الإعادة إلى الوطن التي ينبغي أن تمضي قدماً في أقرب وقت ممكن. ويعرب عن قلقه إزاء ما ورد من تقارير عن عرقلة جهود المساعدة الإنسانية ولكنه يلاحظ أن فرص وصول المساعدة الإنسانية قد تحسنت مؤخراً. ويدعو تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير إلى التقيد بهذه الالتزامات وإلى تهيئة المجال لتنفيذ خطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للإعادة إلى الوطن دونما شرط أو تأخير.

ويعرب مجلس الأمن أيضاً عن عميق قلقه إزاء التقارير التي تفيد باستمرار المذابح وغيرها من الفظائع وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في شرقي زائير. وفي هذا السياق، يكرر دعوته لتحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير وغيره ممن يعينهم الأمر في المنطقة إلى التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة للتحقيق المنشأة حديثاً إلى كفالة الوصول إلى جميع المناطق والمواقع الخاضعة للتحقيق دون عوائق، وكذلك كفالة أمن أفراد البعثة. ويولي مجلس الأمن اهتماماً كبيراً لالتزام قائد تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير باتخاذ الإجراءات الملائمة ضد أفراد التحالف الذين ينتهكون أحكام القانون الإنساني الدولي المتعلقة بمعاملة اللاجئين والمدنيين.

وسيقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

ويثني مجلس الأمن بحماسة على جهود الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى. ويدعو جميع الدول، وبخاصة دول المنطقة، إلى دعم هذه الجهود والامتناع عن أي إجراءات من شأنها أن تزيد من تفاقم الحالة في زائير.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية عقد مؤتمر دولي للسلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ويعرب مجلس الأمن عن امتنانه للأمين العام لاستمراره في اطلاع المجلس على التطورات التي تستجد في منطقة البحيرات الكبرى ويطلب إليه أن يواصل القيام بذلك على أساس منتظم. وسيقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

### المقرر المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٧٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٧٧٣، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدلى الرئيس (البرتغال) بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(٤٦)</sup>:

يؤكد مجلس الأمن من جديد بيان رئيسه المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ ويرحب بالاتفاق الذي توصل إليه مؤخراً رئيس زائير وقائد تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير بشأن موعد ومكان عقد اجتماع لمناقشة تسوية سلمية لتفاوضية للتراع في زائير. ويكرر تأييده الكامل لخطة الأمم المتحدة للسلم المكونة من خمس نقاط، المؤيدة بقراره ١٠٩٧ (١٩٩٧)

(٤٦) S/PRST/1997/24.